السكان والغذاء في محافظة الأنبار – الواقع والآفاق المستقبلية

The population and Food Anbar province– Reality and future prospects

أ.م. د حسين علي عبد الراوي إيمان دلف إسماعيل

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى دراسة مشكلة الغذاء، ومدى كفايته للسكان في محافظة الأنبار، والتعرف على الواقع والآفاق المستقبلية لهذه المشكلة السكانية، إذ تم تناول العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي، بشطريه النباتي الحيواني، فمشكلة الغذاء ليست هي زيادة السكان بمعدلات تفوق زيادة الإنتاج الزراعي لتوفير الغذاء اللازم، وإنما عدم قدرة الإنسان على استثمار خيرات بيئته وإمكاناتها، واستغلال الطاقات الكثيرة الكامنة ، مستعيناً بالمبتكرات العلمية والتقنية، لإحداث بعض التغيرات في الأنماط الزراعية السائدة في منطقة البحث، مما قد يؤدي إلى تنمية زراعية ناجحة، تؤمن الغذاء للسكان.

ترك مشكلة الغذاء بدون حل سيؤدي إلى تفاقمها، مما يجعل حلها مستقبلاً أمراً في غاية الصعوبة، وبالتالي سيؤدي إلى استمرار اتساع الفجوة الغذائية للمنتجات الرئيسية، الأمر الذي جعل تأمين تلك المنتجات الزراعية عن طريق زيادة الواردات من الخارج، وهذا يعني أن خطط التنمية الزراعية في العراق بشكل عام والمحافظة بشكل خاص في مجموعها لم تنجح في سد هذه الفجوة الغذائية أو الحد منها، أو حتى الإبقاء عليها دون زيادة، وتزايد الاعتماد على الخارج، وخاصة الدول المجاورة، مما يؤثر بأقل الاحتمالات على حرية اتخاذ القرارات السياسة الزراعية المستقبلية ، فضلاً عن كون ذلك يؤدي إلى وضع معاشي صعب .

Summery :

The research aims to study the food problem and to which extent . It is enough to the population of Anbar province and to identify the realty and future prospects of this population problem.

The research the natural and human factors affecting the required production along with its Loranches the plant and animal discused , The food problem , however is not rized Just because of the increase of population at rates a bore of the increase of agricultural production for saving the agricultural food , but also , it may rized because of disability of human to invest the capabilities of his environment, and disability to exploiting the huge

underlying capacities , through using the seientific and technological innovations , in order to develope the agricultural styaies which are prevailing the resolution area which it may lead to successful agricultural development ensuring enough food for the population .

Ignoring the food problem with not giving the night solution may lead to aggravate this problem, which may make its solution more Complex task in the future , According , wher ever, this happen , the food gap of the main products will be continually increased , so this may coerce the state to increase imports from out side to soothingly its people needs from that agricultural products, that means , that the agricultural development plans in Iraq, in general, and in its all provinces, in particular, may fail to build that food gup, or to reduce it, or even to stuy on that situation for while , according depending on foreign countries especially the neighboring ones will be increasel which affects the independent agricultural poliey decision-making , moreover it may lead to complex living situation .

السكان والغذاء في محافظة الأنبار – الواقع والآفاق المستقبلية

المقدمة :

يعد الغذاء المصدر الأساسي لديمومة حياة الإنسان، والكائنات الحية الأخرى ، فهو ضروري جداً، لا يمكن الاستغناء عنه. ونقص الغذاء يسبب الكثير من الأمراض الصحية للإنسان ، فمشكلة الغذاء من أهم المشكلات التي تعاني منها البشرية منذ الربع الأخير من القرن العشرين، فهي ليست مشكلة حديثة ، وإنما هي أقدم من ذلك، طالما هي ناتجة عن عدم وجود توازن بين المواد الغذائية من ناحية ، وبين السكان من ناحية أخرى.

فقد أهتم الكثير من المفكرين والفلاسفة ببحث مشكلة الغذاء، وحللوا أبعادها وعالجوها، وما هو مستقبلها، ورغم اختلاف الآراء فمنهم من كان متشائماً، ومنهم من كان متفائلاً بأن الإنسان قادر على تذليل العقبات وحل المشكلات، وإن الحاجة أم الاختراع ، حيث كلما زاد ضغط الإنسان على رقعة الأرض التي يعيش عليها. يؤدي ذلك إلى ابتكار الآلات والمعدات والمكائن؟ والبذور المحسنة، لتقليل من كلف الإنتاج الزراعي وللحد من مشكلة الغذاء اللازم.

وكان من أبزر من بحثوا في مشكلة التوازن بين الموارد الغذائية والسكان، المفكر الانكليزي (روبت توماس مالثس ١٧٦٦-١٨٣٤) ، والذي يمكن عده إمام المتشائمين ،إذ خرج بنظرية تقول أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية ، في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بمتوالية عددية (حسابية)، يؤكد فيها أن العالم مقبل عاجلاً أم آجلاً على أزمة حادة ومجاعة خلفية اضطرابات عنيفة تهدد البشرية وأمن العالم، وتعصف بكيانه واستقراره [١] .

وتوالت النظريات بعد ذلك بين ما يؤيد ومعارض له حول تزايد أعداد السكان (نمو السكان) ، ومدى تأثيره على موارد الطبيعة ، وخاصة الغذائية من حيث توفيره للأماكن البشرية المختلفة لاستدامة حياته ، وبناء على ما تقدم تم اختيار موضوع بحث السكان والغذاء في محافظة الأنبار الواقع والآفاق المستقبلية .

مشكلة البحث:

إن اختيار مشكلة البحث وتحديدها بعناية ، يمثل الخطوة الأولى من خطوات البحث العلمي؛ لأن التحديد الدقيق للمشكلة يعني الوضوح في الرؤية بالنسبة للغرض من البحث ، ولما كانت مشكلة البحث سؤلاً غير مجاب عنه، فقد تمت صياغته كالآتي :-

هل هناك إمكانية لتحقيق كفاية غذائية لسكان محافظة الأنبار ؟ وما هي آفاقه المستقبلية؟.

فرضية البحث :

تعد فرضية البحث حلاً مبدئيا لأي مشكلة يراد بحثها، ومن مشكلة البحث موضوعه البحث إذ يعد السكان والغذاء في محافظة الأنبار الواقع والآفاق المستقبلية من الظاهرات السكانية المراد بحثها جغرافياً، ضمن حدود محافظة الأنبار الإدارية .

وعلى هذا الأساس تعد الفرضية تلك إجابة أولية لمشكلة البحث وتشير إلى التعميمات التي لم تثبت صحتها والتي يحاول الباحث التحقق من صحتها أو خطئها، وبناءً على ما ذكر تكون فرضية البحث على أساس هناك تغير في توفر الغذاء في منطقة البحث، يصاحبه كمزيد في إعداد السكان من حيث حجمهم وتوزيعهم ونموهم ، وهي فرضية عامة تفسرها فرضيات أخرى للكشف عن الغذاء والسكان في منطقة البحث وهي كالآتي:-

١. لا يمكن تحقيق كفاية غذائية لسكان محافظة الأنبار.
٢. بالإمكان تحقيق كفاية غذائية لسكان محافظة الأنبار .
٣. الاعتماد على المستورد من المواد الغذائية ، لسد نقص الغذاء لسكان المحافظة .

هدف البحث:

يتحد الهدف من هذا البحث من خلال معرفة واقع السكان و الغذاء وآفاقه المستقبلية وكالآتي:

١. تحليل إمكانية توفير الغذاء اللازم لسكان محافظة الأنبار.
٢. تحليل التزايد السكاني (نمو السكان) ، والتعرف على حجمهم وتوزيعهم في منطقة البحث.

٣. إعطاء صورة عن العلاقة ما بين الغذاء والسكان في محافظة الأنبار، الواقع والآفاق المستقبلية .

منهجية البحث :

إن أي بحث جغرافي، لابد أن ينهج منهجاً علمياً دقيقاً واضحاً، لذلك استخدم الباحث لتحقيق أهداف البحث، اعتمد على الجانب النظري التحليلي .

وفي ضوء ما تقدم من حيث تحديد مشكلة البحث وفرضيته، اقتضت الضرورة الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات الخاصة بموضوع البحث، لتفسير والكشف عن الظاهرات المدروسة وفق المنهجية العلمية لإكمال متطلبات البحث .

مبررات البحث

لأهمية الغذاء بالنسبة للإنسان، وما تلعبه الظروف الطبيعية، فضلاً عن نشاطات الإنسان من نقص الموارد الغذائية، وتأثير ذلك على مستوى معيشة السكان وعلاقة توفير الغذاء بمستوى دخل الاسرة.

تم اختيار البحث، لكون هناك عدم كفاية الغذاء وتأثير على سكان المحافظة، والذي اعتمد على استيراد مختلف المنتجات الغذائية (النباتية والحيوانية)، والتعرف على أسبابها والواقع والآفاق المستقبلية، مما حذا بالباحثين،اختيار موضوع البحث(السكان والغذاء في محافظة الأنبار، الواقع والآفاق المستقبلية) .

تحديد منطقة البحث :

أولاً : الحدود المكانية :

تقع محافظة الأنبار في الجزء الغربي من وسط العراق، وللمحافظة حدود دولية، تتمثل بحدود الجمهورية العربية السورية في جهتها الشمالية الغربية، وحدود المملكة الاردنية الهاشمية في جهتها الغربية، وحدود المملكة العربية السعودية في جهتها الجنوبية الغربية. أما حدودها الإدارية، فتتمثل بمحافظة نينوى شمالاً، ومحافظة صلاح الدين في الشمال الشرقي، ومحافظة بغداد (العاصمة) شرقاً، ومحافظتي النجف الأشرف وكربلاء في الجنوب والجنوب الشرقي (خارطة١) تمتد محافظة الأنبار بين دائرتي عرض(٨ ْ٣١ – ٧ َ٣٥ ْ) شمالاً ، وخطي طول (ْ٣٩ –١٠ ْ٤٤) شرقاً (خارطة١) تعد المحافظة من أكبر محافظات العراق مساحتاً ، حيث تبلغ مساحتها (١٣٨٢٨٨) كم٢ ، أي تشكل نسبة قدرها(٣١,٧ %) في إجمالي مساحة العراق البالغة(٤٣٥٢٤٤) كم٢[٢]، وتضم في إطار حيزها المكاني (١٠٢٣٧٣٦) نسمة عام ١٩٩٧ ، في حين

تزايد سكانها سنة ٢٠٠٧[٣](١٤٨٥٩٨٥) نسمة ، ووصل سنة ٢٠٠٩ الى (١٥٩٧٩٨١) نسمة[٤] .

أما الحدود الزمانية فتحدد بالأعوام ١٩٩٧ ،٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ،٢٠٠٩ ، وحسب ما تتوفر من بيانات سواء فيما يخص السكان أو الإنتاج الزراعي من حيث المساحة القابلة للزراعة والمزروعة فعلاً وكمية الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في المحافظة. وكلمة الأنبار جاءت تسميتها في القرن السادس الميلادي، لكونها أصبحت مخزناً واسعاً للحبوب في عهد الساسانيين.

إذْ تعني عنبار، وهو المكان الذي تخزن فيه الحبوب ، وهي كلمة ذات أصل ساساني[٥] . وأصبحت فيما بعد مقراً للعديد من الخلافات خلال الحكم العباسي، لما كانت تتمتع به من اتساع المساحة المزروعة، لذا إحياءاً لاسمها التراثي القديم ، فقد أطلق هذا الاسم على منطقة البحث(محافظة الأنبار)[٦]. وبناءً على ما تقدم يتضح بأنها كانت مخزناً للحنطة والشعير ، كغذاء رئيسي للسكان ، فضلاً عن خزن التبن كعلفٍ للحيوانات .

الخصائص الجغرافية المؤثرة على الإنتاج الزراعي وتوزيع السكان :-

أولاً : الخصائص الطبيعية :

١. مظاهر السطح :

يتسم سطح محافظة الأنبار، بالتباين من حيث الاشكال التضاريسية، والتي تتمثل بالمنطقة السهلية ومنطقة الهضبة الغربية والجزيرة (خارطة ٢) والشكل(١) إذا تمتد المنطقة السهلية المتمثلة بالسهل الفيضي، الذي يبدأ منذ دخول نهر الفرات أرض العراق عند الحدود السورية العراقية ويمتد على جانبي نهر الفرات مع امتداده حيث مرة يضيق وأخرى يتسع جنوب مدينة هيت عند التقائه بمنطقة السهل الرسوبي ضمن أراضي محافظة الأنبار، واللذان تغلب عليهما صفة استواء السطح واحتوائهما على رواسب طينية ورملية جيدة الصرف،إلاّ أن مساحته صغيرة لا تتجاوز (٦%)، والتي تعتبر أساس الإنتاج الزراعي سواءً النباتي أو الحيواني، فضلاً عن كونها منطقة الجذب السكاني للعديد من المراكز الحضرية والقرى الريفية، باستثناء قضاء الرطبة ووحداته الإدارية وناحية كبيسة .

أما منطقة الهضبة الغربية والتي تشكل (٨٤%) من إجمالي مساحة سطح المحافظة، والتي يمتاز سطحها بالارتفاع التدريجي نحو الغرب، الأمر الذي أدى إلى انحداره نحو الشرق

باتجاه نهر الفرات، وقلة سمك التربة في أجزاء منها. وبعضها الآخر جرداء تغطيها الحصى والصخور المختلفة الإحجام (الجلاميد)، والمتمثلة بمنطقة الحماد ومنطقة الحجارة، فضلاً عن كثرة الوديان على سطحها مثل وادي حوران وعامج والغدف والأبيض والمحمدي وغيرها الكثير ، كما توجد العديد من المنخفضات مثل منخفض الكعرة والهبارية [٧]. خارطة(٢).

التي تعتمد على كميات الأمطار الساقطة لغرض الإنتاج الزراعي، وخاصة على الزراعة الديمية لزراعة الحنطة والشعير،كما تساعد على نمو المراعي الطبيعية التي يتغذى عليها قطعان الماشية لزيادة الإنتاج الحيواني فيها،إذا استغلت بشكل صحيح،وكما تضم مناطق يعتمد الإنتاج الزراعي فيها سواء النباتي أم الحيواني على مياه الآبار المحفورة والتي بلغ عددها نحو(٩٤٠) بئراً[٨].

أما منطقة الجزيرة التي تشكل مساحتها بنسبة (١٠%) من إجمالي مساحة المحافظة ، حيث تقع في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي لمحافظة الأنبار، وهي امتداد لبادية الجزيرة المحصورة بين مجرى نهري دجلة والفرات[٩]، وتمتاز بانبساط سطحها. وتتخللها بعض الهضاب الصغيرة ذات الطبيعة المتغيرة، ويتراوح ارتفاعها مابين(١٨٠-٢٤٠م) فوق مستوى سطح البحر، ويعتبر منخفض الثرثار المصدر الرئيسي لتصريف المياه فيها ، وللظروف الطبيعية المتمثلة بقلة الأمطار الساقطة وقلة المياه التي لا تشجع على قيام نشاط الزراعة، وبالتالي تقلصت الأراضي ذات المساحات التي كانت تستغل في الزراعة سواء الزراعة الديمية أم التي تعتمد على مياه الآبار والتي عددها قليل، أثر ذلك سلباً على كمية الغذاء النباتي والحيواني المنتج بالرغم استمرار أعداد سكان المحافظة بالتزايد في محافظة الأنبار .

٢. الظروف المناخية:

تؤثر عناصر المناخ من حيث درجة الحرارة وكمية الأمطار الساقطة والرياح وكمية الاشعاع الشمسي على الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني على حد سواء، فالمناخ يؤثر على العمليات الزراعية بكل مراحلها، ابتداءً من البذار وصولاً إلى جني الثمار وحصاد المحاصيل والتسويق والتخزين، أما الإنتاج الحيواني فيتأثر بالمناخ أيضاً في تجديد المراعي الطبيعية ، تبعاً للظروف المناخية التي تؤثر بدورها على الإنتاج الحيواني[١٠].

وبناءً على ما تقدم فإن الموقع الفلكي لمحافظة الأنبار، يلعب دوراً في تحديد خصائصها المناخية وخاصة درجة الحرارة ، فتمتاز بوجود فصلين واضحين ، حيث ترتفع درجة الحرارة في

فصل الصيف ابتداءً من شهر نيسان ويستمر حتى نهاية شهر تشرين الأول، وفصل الشتاء يكون أبرد شهر فيه شهر كانون الثاني وعلية تتصف منطقة البحث بأن مناخها قاري [١١].

فمن خلال معطيات جدول (١) والشكل (٢) يتضح أن الأمطار الساقطة، تتباين بين محطات المحافظة، فقد بلغت في محطة الرمادي أعلاها في شهر كانون الأول(٢٠,٥ملم)، وأدناها في شهر تشرين الأول (٦,٣٠ملم)، أما مجموع الأمطار الساقطة سنوياً بغت (١٠٧,٧ملم)، أما في محطة الرطبة فقد بلغ مجموع كمية الأمطار الساقطة (٧٢,٩ملم) وأعلاها في شهر كانون الثاني (٥,١٨ملم) ، وأدناها في شهر نيسان (٦,١ملم)، وهذا يعني ملازمة صفة التذبذب في كمية الأمطار الساقطة، وفصلية سقوطها، وبالتالي تأثيرها على الإنتاج الزراعي، خاصة المعتمدة على الأمطار (الزراعة الديمية)، وبالتالي على مدى كفاية الغذاء للسكان في محافظة الأنبار .

٣. المصادر المائية:

تتنوع مصادر المياه في محافظة الأنبار والتي يمكن الاستفادة منها في الإنتاج الزراعي (الغذاء) والاستخدام البشري وهي :-

أ. مياه الأمطار: تمتاز بقلتها حيث لا يزيد معدل السنوي (١٥٠) ملم، لهذا فهي لا تكفي للإنتاج الزراعي سواء النباتي أم الحيواني، فضلاً عن تذبذبها مكانيا وزمانياً .

ب. المياه السطحية: يعد نهر الفرات المصدر الرئيسي للمياه في محافظة الأنبار، والشريان الحيوي لجميع الأنشطة الاقتصادية بشكل عام و للنشاط الزراعي بشقية النباتي والحيواني بشكل خاص ، ويبلغ معدل تصريفه السنوي عند محطة هيت (٨٨١,٢٠)م٢/ثا [١٢]. يمكن الاستفادة منه في توفير الثروة السمكية التي تعتبر مادة غذائية للإنسان، فضلاً عن الاستفادة منه في عملية إرواء المساحات الزراعية المزروعة فعلاً ، خلال الموسمين الزراعيين ، كما توجد أيضاً البحيرات التي ترتبط بنهر الفرات بشكل مباشر أو غير مباشر، فبحيرة القادسية (بحيرة حديثة) التي تبعد (٧كم) غرب مدينة حديثة المركز، تبلغ طاقتها الخزنية (٨,٢٢مليار متر مكعب)[١٣]، ولها أهمية كبيرة تنبع من موقعها الصحراوي وعذوبة مياهها، وملائمتها للزراعة ،من حيث توفير الغذاء اللازم للسكان، سواء نباتياً أم حيوانياً مختلف الأنواع .

أما بحيرة الحبانية الواقعة جنوب شرق مدينة الرمادي المركز، وتبلغ طاقتها الخزينية(٣,٤مليار/م٣)، تتمتع بأهمية كبيرة، تتمثل بتحلية وتنقية رمال الشواطئ التي تغمرها وانحسارها عنها مما جعلها ملائمة للنشاط الزراعي، لاسيما زراعة محاصيل الحبوب ، وصيد الأسماك.

ج. المياه الجوفية: تعد المياه الجوفية في محافظة الأنبار، ذات نوعية جيدة في أغلبها، حيث تتراوح كميات الأملاح المذابة فيها بين (٥٠٠-٣٠٠٠) جزء بالمليون [١٤]، وهي محدودة الاستعمال بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي تعمل على زيادة التبخر، فتخلف أملاحاً في التربة بفعل الخاصية الشعرية، وحتى يمكن الاستفادة من المياه الجوفية، المتمثلة بحفر الآبار والعيون لتوسيع المساحات الزراعية عن طريق استغلالها بشكل علمي ومدروس .

العوامل البشرية :

أولاً: السكان :

تعد دراسة السكان من القضايا الوطنية المهمة التي لها انعكاسات على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة دورها في استثمار موارد البلد الاقتصادية، لسد حاجة السكان الحالية ومتطلباتهم المستقبلية، وخاصة إمكانية توفير الموارد الغذائية، لاسيما أن الإنسان منتج ومستهلك في آن واحد.

بلغ عدد سكان محافظة الأنبار عام ١٩٩٧ (١٠٢٣٧٣٦) نسمة، مشكلين نسبة قدرها نحو (٦,٤%) من إجمالي سكان العراق[١٥]. بلغ عدد الذكور (٥١٢٨٣٧) نسمة مشكلين نسبة (٥١%) من اجمالي عدد سكان ، في حين بلغ عدد الإناث (٥١٠٨٩٩) نسمة، بنسبة قدرها (٤٩%) من إجمالي سكان في المحافظة، لذا يفوق عدد الذكور عدد الإناث بنسبة ضئيلة تقريباً، أما حسب تقديرات عام ٢٠٠٧، فقد بلغ عدد سكان محافظة الأنبار (١٤٨٥٩٨٥) نسمة، مشكلين نسبة قدرها (٥%) من إجمالي سكان العراق[١٦]. بلغ عدد الذكور (٧٤٧٢٧٠) نسمة، مشكلين نسبة (٥٠,٣%) من إجمالي سكان المحافظة، في حين بلغ عدد الإناث (٧٣٨٧١٥) نسمة، بنسبة قدرها (٤٩،٧) من إجمالي عدد سكان محافظة الأنبار، أما في سنة (٢٠٠٨) فقد بلغ عدد سكان المحافظة نحو (١٥٤٠٩٦٦) نسمة ، مشكلين نسبة قدرها (٥,١%) من إجمالي سكان العراق، في حين بلغ عدد سكان منطقة البحث حسب تقديرات عام ٢٠٠٩ (١٥٩٧٩٨١) سمة مشكلين بنسبة قدرها (٥،١) من إجمالي سكان العراق[١٧].

وبناءً على ما تقدم للإنسان دور في زيادة الإنتاج الزراعي، وهو عامل أيضاً في الإضرار بمساحات زراعية واسعة، من خلال استخدام بعض المساحات الزراعية الصالحة للزراعة، سواء لأغراض السكن وهي سمة شائعة في الوقت الحاضر، أو من خلال قطع الأشجار، وهذا ما حدث في خلال فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق خلال فترة التسعينيات، أو حرقها

لتحويلها إلى وظيفة أخرى، لتلك المساحات الزراعية التي كانت الأساس في الإنتاج الزراعي، أو قيام الفلاح أو المزارع بري المحاصيل الزراعية بشكل غير مقنن، مما أدى إلى زيادة ملوحة التربة التي تعد الوعاء الذي يجهز النباتات والأشجار وبكل ما يحتاجه من مواد غذائية تدخل في عملية التركيب الضوئي، وبالتالي تؤدي إلى قلة صلاحيتها للإنتاج النباتي، أو ممارسة الحراثة الخاطئة، فضلاً عن الرعي الجائر من قبل الحيوانات وخاصة الماعز، الذي له القابلية والقدرة على قلع النباتات والشجيرات من جذورها، وكل ذلك يؤدي إلى تعرض التربة في الأراضي الزراعية إلى التعرية والجفاف والتصحر، كلها عوامل بشرية للإنسان الأثر المباشر في ذلك، مما أدى ذلك إلى قلة الإنتاج الزراعي، وخاصة المنتجات النباتية في محافظة الأنبار .

يضاف لدور الإنسان في قلة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) أخذت المحافظة تعاني من قلة العاملين بالزراعة بشكل خاص والعراق بشكل عام، بلغ عدد العاملين في قطاع الزراعة عام ١٩٩٧ (٦٢٢٣٩) نسمة، وشكلوا نسبة (٢٦%) من مجموع القوى العاملة في محافظة الأنبار البالغة (٢٣٩١٠٨) نسمة[١٨].

وفي عام ١٩٩٧، شجعت الحكومة العراقية أنذاك، الفلاحين والمزارعين على تكثيف الجهود لاستغلال الارض الزراعية في زراعة مختلف المحاصيل الزراعية، وخاصة محصولي الحنطة والشعير، من خلال تقديم المنح والقروض المالية وتوفير الأسمدة والبذور والآلات والمعدات الزراعية، فضلاً عن الاهتمام بتربية الحيوانات (الأغنام والماعز والأبقار)، وكذلك إنشاء العديد من حقول الدواجن وأحواض تربية الأسماك، فضلاً عن حماية الثروة السمكية في نهري دجلة والفرات و البحيرات الموجودة ضمن حدود المحافظة الإدارية بشكل خاص، والعراق بشكل عام.

فمن خلال معطيات الجدول (٢) الذي يبين عدد العاملين بمهنة الزراعة ولفئات الأعمار المختلفة والجنس في محافظة الأنبار سنة ٢٠٠٧ ، بلغ (٢٦٤٨٠) نسمة، بلغ عدد الذكور (٢٦٠٩٩) نسمة، وبنسبة (٩٨%) من إجمالي عدد الذكور العاملين بالزراعة في محافظة الأنبار، في حين بلغ عدد الاناث العاملات بالزراعة (٣٨١) نسمة، بنسبة (٢%) من إجمالي عدد العاملين بالزراعة، يتضح من ذلك بأن عدد الذكور يفوق كثيراً عدد الإناث العاملات بالزراعة، وعند مقارنة عدد العاملين بالزراعة بين عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٧، يتضح بأن عدد العاملين سنة ٢٠٠٧، قل عددهم (٢٦٤٨٠) نسمة، عما كان علية عام ١٩٩٧و البالغ (٦٢٢٣٩) نسمة، بفارق يصل إلى (٣٥٧٥٩) نسمة، فإن دل على شيء يدل على أن أغلبهم ترك مهنة الزارعة ، أما بسبب تملح

التربة، أو نتيجة عدم اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي من خلال عدم تشجيع الفلاحين والمزارعين بالزراعة، والاعتماد على المنتجات الزراعية المختلفة المستوردة من الخارج، فضلاً عن أن بعض الفلاحين والمزارعين انخرطوا في الوظائف الخدمية و الأمنية التي زاد عددها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، كما وإن زراعة وتسويق المنتجات الزراعية، لا تسد تكاليف الإنتاج النباتي، بسبب ارتفاع أسعار البذور والأسمدة والوقود التي تستخدم في تشغيل الآلات والمعدات التي تساهم في العمليات الزراعية المختلفة، فضلاً عن عدم وجود القوانين الصارمة لحماية المنتوج الزراعي .

فمن معطيات الجدول نفسه والشكل (٣) نجد أن أعلى نسبة للذكور والعاملين في الزراعة في فئة (٤٥-٥٤) سنة، البالغ عددهم (٨٩٤٣) نسمة، مشكلين نسبة(٣٤،٣) من إجمالي عدد العاملين بالزراعة في محافظة الأنبار، ثم تليها فئة (٣٥-٤٤) سنة، البالغة (٦٣٨٢) نسمة، بنسبة (٢٤,٤%) من إجمالي العاملين بالزراعة في المحافظة، في حين فئة (٦٥سنة فأكثر) بلغ عددهم (٥٣٨٠) نسمة مشكلين نسبة (٢٠,٦%) من إجمالي عدد العاملين بالزراعة في منطقة البحث، أما أقلها في فئة (١٥-٢٤) سنة بلغ (١٦) نسمة، وبنسبة (٠,١%) من إجمالي عدد العاملين بالزراعة في المحافظة .

جدول (٢)

عدد العاملين بالزراعة (نسمة) في محافظة الأنبار ، حسب الجنس والعمر السنة ٢٠٠٧

ات العمرية(سنة)	عدد العاملين بالزراعة				جموع	٩)
	ذكور	(%)	إناث	(%)		
١٥-٢٤	١٦	٠،١	-	صفر	١٦	٠،١
٢٥-٣٤	٨٠٨	٣،١	٤	١،١	٨١٢	٣،١
٣٥-٤٤	٦٣٨٢	٢٤،٤	٦٦	١٧،٣	٦٤٤٨	٢٤،٣
٤٥-٥٤	٨٩٤٣	٣٤،٣	١٤٩	٣٩،١	٩٠٩٢	٣٤،٣
٥٥-٦٤	٤٥٧٠	١٧،٥	٨٤	٢٢,٠	٤٦٥٤	١٧،٦
٦٥سنة فأكثر	٥٣٨٠	٢٠،٦	٧٨	٢٠،٥	٥٤٥٨	٢٠،٦
المجموع	٢٦٠٩٩	%١٠٠	٣٨١	%١٠٠	٢٦٤٨٠	%١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية إحصاء الأنبار (ب.غ.م)٢٠٠٧.

ثم تأتي بعدها فئة (٢٥-٣٤) سنة، بنسبة (١,٣%) وأخيراً فئة(٥٥-٦٤) سنة ، بنسبة(١٧,٥ %) ، أما بالنسبة للإناث فأعلى نسبة للفئة (٤٥-٥٤) سنة، تقدر بحوالي (٣٩,١%)، ثم تليها فئة (٥٥-٦٤) سنة، حوالي (٢٢%)، في حين فئة (٦٥سنة فأكثر). بنسبة (٢٠,٥%)، وهذا يدل على أن الإنسان في تلك الفئة العمرية، ستقل قدراته وقابليته الإنتاجية على العمل والعطاء ، كلما تقدم في عمره، مما يؤثر بالتالي على مستوى معيشه [١٩] .

مصادر الغذاء في محافظة الأنبار :

تعد الزراعة إحدى القطاعات الزراعية الاقتصادية والإنتاجية المهمة في محافظة الأنبار، حيث يستند القطاع الصناعي على كثير من الصناعات الغذائية على قطاع الإنتاج الزراعي من خلال دخول المنتوجات الزراعية كمادة أولية في صناعة الأغذية المحلية، وغالباً ما يتأثر الإنتاج الزراعي بالأوضاع السياسية والأمنية، إذ أسهمت السياسة الاقتصادية في تحويل الاقتصاد العراقي بشكل عام إلى اقتصاد استهلاكي أكثر منه إنتاجي غير آخذين بنظر الاعتبار مسار التبعية الاقتصادية المعتمدة في الخارج على سد النقص الغذائي، وهذا ما أثبتته الواقع عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق في حقبة التسعينيات .

قاد الحصار الاقتصادي آنذاك إلى تنبيه الحكومة العراقية إلى أهمية قطاع الإنتاج الزراعي المحلي ، حيث قامت بإعادة رسم سياستها الاقتصادية عن طريق تشجيع الأيدي العاملة الزراعية على الزراعة وإنتاج مختلف المحاصيل النباتية والحيوانية .

يمتاز العراق بشكل عام والمحافظة بشكل خاص بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة،والتي تقدر(٤٨) مليون دونم، وتشكل نسبة (٢٦،٤٤%) من مجموع المساحة الإجمالية للعراق، بينما المستثمر فيها لا يتجاوز(٢٣)مليون دونم،أي بحدود(٤٨%)من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة

وبناءً على ما تقدم، فإن بحث الواقع الزراعي في محافظة الأنبار وبيان أهميته الاقتصادية، فضلاً عن أهم المحاصيل الاستراتيجية التي تنتجها الأراضي الزراعية، تعتبر من الأمور المهمة في الدراسات الجغرافية البشرية (زراعية – سكانية)، حيث بلغت مساحات الأرض القابلة للزراعة (٥٢٧٧٩٤) دونماً [٢٠]. وهي تشكل نسبة (١%) من مجموع مساحة المحافظة الكلية البالغة (٥٥٣١٥٢٠٠) دونماً عام ١٩٩٧ [*]. وإذا استبعدنا قضاء الرطبة من المساحة الكلية، على اعتبار ان معظم أراضيه صحراوية وغير منتجة للمحاصيل الزراعية، باستثناء المراعي الطبيعية، فإن المساحة الكلية للوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار، باستثناء قضاء الرطبة

البالغة مساحتها (٣٧٣٧٨٠٠٠) دونماً فتبلغ الأراضي القابلة للزراعة والبالغة (٥٢٧٧٩٤) دونماً، ويشكل نسبة (٣%) من إجمالي المساحة الكلية للوحدات الإدارية، باستثناء قضاء الرطبة. عام ١٩٩٧، علماً بأن المستغلة فعلاً بالزراعة(٤١٢٣٦٧) دونماً .

بناءً على ما تقدم يتضح بأن ربع لمساحة الكلية، يمكن استغلالها كأرض زراعية، وهي قابلة للزراعة، ولكن غير مستغلة بالفعل من قبل السكان العاملين بالزراعة، لأسباب تتعلق بالدرجة الأساس بأزمة المياه، والنقص الحاصل فيها من سنة لأخرى، بسبب سياسة دولتي المنع والمجرى (تركيا وسوريا) وما يتبعها من إقامة مشاريعها المائية على نهر الفرات، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي، التي يعتمد عليه في تشغيل مضخات الماء التي توصل المياه من النهر إلى الأراضي الزراعية البعيدة عن مجرى نهر الفرات، وكذلك الأوضاع السياسية والقيود المفروضة على العراق بشكل عام ومنطقة البحث بشكل خاص، التي حالت دون استيراد المبيدات والأسمدة الزراعية لمكافحة الآفات الزراعية وحماية الثروة الحيوانية من الإصابة بالأمراض والاوبئة التي ساد انتشارها في مختلف دول العالم ومنها العراق، بحجة احتوائها على مواد كيميائية تدخل في صناعة الأسلحة البيولوجية،مما تسبب في تخلف القطاع الزراعي .

أما بعد عام ٢٠٠٣ بعد أحداث احتلال العراق، تدهورت أوضاع الفلاحين، إذ تكبدوا خسائر كبيرة، نتيجة فتح أبواب الاستيراد أمام السوق الخارجي دون ضوابط تحد من ذلك، وتدفقت المنتوجات الزراعية المختلفة المستوردة ، والتي تمتاز بكلفة أقل من المنتجات المحلية. مما أدى ذلك إلى عزوف كثير من الفلاحين عن الزراعة، والعمل في مهن مختلفة لتلبية متطلبات الحياة المختلفة. فضلاً عن أغلب المزارع والحقول الزراعية اتخذها المحتلين معسكرات وثكنات لهم. ولم يسمحوا للفلاحين والمزارعين بممارسة أعمالهم الزراعية .

كما ينبغي لنا في هذا الصدد أن نذكر بأن الحكومة العراقية السابقة قامت برسم السياسات الزراعية، إضافة إلى ما ذكرناه آنفاً، تهدف إلى تنمية الهضبة الغربية في محافظة الأنبار، من خلال استصلاح أراضيها في بعض المواقع المهمة كمناطق ريادية عن طريق حفر الآبار وزراعة أراضيها التي يمكن استغلالها وسط الهضبة الغربية، وذلك عن طريق العمل بمشروع الواحات الصحراوية وكان الهدف منها كالآتي :-

١. الاستفادة من المياه لغرض استزراع واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة.
٢. الحفاظ على تماسك التربة وحمايتها من الانجراف.

٣. التقليل من ظاهرة التصحر التي تثير الغبار بين الحين والآخر .

٤. إنتاج بعض المحاصيل النباتية كالحنطة والشعير والخضر والأشجار المثمرة، فضلاً عن تنمية بعض الثروة الحيوانية (كالأغنام والأسماك) وغيرها .

٥. إجراء تجارب الأرواء بالتنقيط والتي بلغت عدد شبكات الري بالتنقيط (٨٦٨٤) شبكة لتروي مساحة تبلغ (١١٤٠٠) دونماً موزعة على واحات الأقضية التابعة لمحافظة الأنبار (الرمادي، حديثة ، عنة ، الرطبة) [٢١] .

أما في سنة ٢٠٠٧ ، فيتضح لنا بأن مساحة الأرض الصالحة للزراعة (٢٢٧٣٤٩) دونماً[٢٢]. مشكلة نسبة أقل من (١,٣%) من إجمالي المساحة الكلية لمحافظة الأنبار، وإذا استبعدنا المساحة الكلية لقضاء الرطبة؛ لأن أغلب أراضيه صحراوية لا تصلح للإنتاج النباتي،

المحافظة	الحنطة		الشعير		الذرة الصفراء		مجموع	مجموع
	١٩٩٧	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠٧		
نينوى	٢٠٢٨٥٠٨	١٨٩٥٠٩١	٢٠٦٩٨٧٥	٢٤٩٨١٣٢	٢٦	٢٤	٤٠٩٨٤٠٩	٤٣٩٣٢٤٧
صلاح الدين	٥٠٥٨١٥	٤٧٠٧٦٢	١٤٧٦٥٣	٨٩٥٤٧	٤٤٣٣٣	٦٠٩٤١	٦٩٠٧٨٦	٦٢١٢٤٩
التأميم	٧٣١٦٢٠	٨٢١٣٤٥	٢١٠٦٣٥	١٥٢٧٢٨	٩٢٥٠٧	٥١٢٦٩	١٠٣٤٧٤٤	١٠٢٥٣٤٢
ديالى	٣٧٤٤٣٨	٤٣٠٥٣٦	٢٧٦٤٥٧	١٣٤٠١٩	٢١٤٨١	٤٢٠٥٩	٦٦٧١٩٧	٦٠٦٦١٤
بغداد	١٤٧٤٥٢	١٩٣٤٨٨	٤٣٠٢٠	٢٩٣١٧	٦٧٤٣٤	٧٨١٠٨	٢٥٢٨٤٦	٣٠٠٩١٣
الأنبار	١٣١٣٦٥	٢٢٦٤٤٠	١١٥٨١	١٣٩٢٩	٢٥٤٨٠	١٨٠٨٠	١٦٧٨٨٦	٢٦٧٨٥٧
بابل	٢٠٧٣٣٩	٢٦٦٣٣٨	٧٨١٧٢	٩٧١٥٧	١٢٧٣٦٤	١٧١٩٠٠	٤٥٦٧١٨	٥٣٥٣٩٥
كربلاء	١٩٨٥٧	١٢٥١٧	٣٣٤٠	١٥٠٩٤	١٩٠٤٠	٨٨١٥	٤٢٢٢٧	٣٦٤٢٦
النجف	١٨١٥٨٥	٢٠٣١٠٦	٢٦١٢	٩٢٨٨	٩٥٤	٩٤٠٢	١٨٥١٥١	٢٢١٨٨٦
القادسية	٢٦٠٦٤٦	٣٧٠٠٠٩	٣١٩٠٦١	٣٠٧٥٨٢	١٤٦٦٨	١١٧٥٥	٥٩٢٣٤٩	٦٨٩٣٤٦
المثنى	٦٩٠٨٣	٤٨٤٣٩	١١٦٤٦٨	١٠٦٥٠٧	صفر	صفر	١٨٥٥٥١	١٥٤٦٤٦
ذي قار	١٠٨٨٩٨	٢٣٩٢٠١	١٦٣٤٧٢	٣٤٤٣٩١	٣٠٤٠	١٧٩٠٦	٢٧٥٣١٠	٦٠١٤٩٨
واسط	٤٩٨١٨٠	٦٥٦٩٧٨	٣٤٩٤٦٤	٢٥٤٧٣٨	١٦٨٥٨١	٨٠٣٣٥	١٠٠٧٣٩٥	٩٩٢٠٥١
ميسان	٢٤٩١٠٠	٣٧٧٨٢٠	٢٠٤٣٥٥	٣٠١٦٤٠	٢٦٤٦١	٤٤٣٣٢	٤٧٩٩١٦	٧٢٣٨٠٢
البصرة	٥٥٣٣٦	٦٧٤٤٤	٢٩١٤	٢٠٨١٤	٦٧٤٩	٣٥٦٢	٦٤٩٩٩	٩١٨٢٠
المجموع	٥٥٦٩١١٩	٦٢٧٩٥١٤	٣٩٩٩٠٩٧	٤٣٧٤٨٨٣	٦٦٢٥١٨	٥٩٨٤٨٩	١٠١٦٤٩١٣	١١,٢٦٢,٢٩٤

كما ذكرنا آنفاً، في حين أصبحت مساحة الأرض القابلة للزراعة سنة ٢٠٠٩ نحو (٢٠٧٥٣٩) دونماً مشكلة نسبة قدرها (١,١%) من إجمالي مساحة المحافظة باستثناء مساحة قضاء الرطبة.

يتضح لنا بأن مساحة الأرض القابلة للزراعة، أخذت بالنقصان نتيجة للأسباب التي ذكرناها آنفاً، مما أدى ذلك إلى قلة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني)، بعد إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة من الخارج.

الأمر الذي يجعل الحكومة العراقية تعمل على فرض القوانين والتشريعات لحماية المنتجات الزراعية المحلية. وبالتالي تشجيع الفلاحين والمزارعين على العمل والإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تأمين متطلبات السكان (المنتجين والمستهلكين) من المنتجات الغذائية اللازمة (النباتية والحيوانية) في محافظة الأنبار .

واقع الغذاء في محافظة الأنبار :

يتضمن إنتاج الغذاء في محافظة الأنبار من كل مما يأتي :

أولاً: إنتاج الغذاء النباتي، ويشمل على إنتاج الحبوب والخضر والخضراوات وإنتاج التمور والفواكه وإنتاج المحاصيل الزيتية .

١. إنتاج محاصيل الحبوب:-

آ. الحنطة :

بلغت المساحة المزروعة في العراق(٥٥٦٩١١٩) دونماً عام١٩٩٧ (جدول٣)، ثم ازدادت في عام ٢٠٠٧ لتبلغ (٦٢٧٩٥١٤) دونماً، إذ احتلت محافظة نينوى المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالحنطة وشكلت نسبة(٣٦,٤%) من إجمالي المساحة المزروعة في العراق لعام ١٩٩٧. وبنسبة (٣٠,١%) من إجمالي العراق لعام ٢٠٠٧، واحتلت محافظة كربلاء المرتبة الأخيرة لنفس المرتبة الزمنية، بينما جاءت محافظة الأنبار بالمرتبة الحادية عشر لعام ١٩٩٧، إذ بلغت المساحة المزروعة(١٣١٣٦٥) دونماً، مشكلة نسبة (٢,٣%) من إجمالي المساحة المزروعة بالحنطة في العراق. في حين ازدادت المساحة سنة٢٠٠٧ لتبلغ (٢٢٦٤٤٠) دونماً ، لتشكل (٣,٧%) من إجمالي المساحة المزروعة في العراق، وبذلك احتلت المرتبة التاسعة، أما من حيث الإنتاج جاءت محافظة نينوى بالمرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة الإنتاج (٢١,١%) من مجموع الإنتاج في العراق، والبالغ(١١٣٩٩٩٨٥) طناً عام ١٩٩٧، وبنسبة (١٤,٥%) من مجموع الإنتاج في العراق، والبالغ(٢٢٠٢٧٧٧) طناً لعام ٢٠٠٧، وبالنسبة لمحافظة الأنبار، جاءت بالمرتبة الحادية عشر من حيث الإنتاجية البالغة (٢٥٨٤٧) طناً، مشكلة نسبة (٢,٢%) من مجموع إنتاج العراق لعام١٩٩٧، بينما بلغت (٧٩٦٧٩) طناً ، وشكلت نسبة (٣,٧٧%) من

مجموع إنتاج العراق عام ٢٠٠٧ (جدول٤)، وتعد هذه النسب متدنية، بسبب انحباس الأمطار وجفاف الأرض وقلة منسوب المياه، مما أدى إلى عدم تلبية حاجات السكان من حيث توفير رغيف الخبز أساس الوجبة الغذائية للسكان. إذ تعتبر من أهم المواد الغذائية التي تشكل الاعتماد عليها لما تحتويه من قيمة غذائية عالية ، باحتوائها على البروتين والسليلوز والدهون والسكر بنسب مختلفة .

جدول (٣)

يوضح المساحة المزروعة (دونم) بالمحاصيل الغذائية في العراق (*) حسب المحافظات للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧

المصدر:-

أ- جمهورية العراق، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٧.

ب- جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،المجموعة الإحصائية السنوية،القسم الزراعي ،٢٠٠٧

المحافظة	الحنطة		الشعير		الذرة الصفراء		مجموع	مجموع
	١٩٩٧	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠٧
نينوى	٢٤٥٧٦٨	٣٢٠٤٢٠	١٨٢٥٨٤,٥	٢١٢٩٤٣	٢٥,٣	١٥	٤٢٨٣٧٧,٨	٥٣٣٣٧٨
صلاح الدين	٩٩٤٥٢,٧	١٤٨٤٦٦	٩٤٠٢	٧١٢٠	٢٥١٣٣,٣	٣٦٧٦٨	١٣٣٩٨٨	١٩٢٣٥٤
التأميم	١٠٠٨٣٧,٦	٢٨٩٠٨٤	١٧١٥٨	٣٥٤٥٥	٤٩١٠٥,٩	٢٧٠٩٤	١٦٧١٠١,٥	٣٥١٦٣٣
ديالى	٧٧٠٠٩,١	٢٣٣٠٠٧	٣٠٠٧٦,١	٣٦٦٠٦	٢٦٦١٠,١	٤٤٩٦١	١٣٣٦٩٥,٣	٣١٤٥٧٤
بغداد	٤٥٧٧١,٣	٨٠٦٣٩	٦٦٠٤	٧٢٨٤	٣٧٠٨٨,٨	٤٣١٨٣	٨٢٩٢٦,٥	١٣١١٠٦
الأنبار	٢٥٨٤٧	٧٩٦٧٩	٢٨٩٦	٢٤٩٠	٤٦٤٠,١	٤٥٢٠	٣٣٦٨٣,١	٩٠٤١
بابل	٦٣٨١١,٨	٩٩٩٣٩	١٥٥٥	٢٣٢١٣	١٢١٣٦١,٩	١٠٨٨٠٨	١٨٦٧٢٨,٧	٢٣١٩٦٠
كربلاء	٨٣٦٠,٨	٤٥٦٢	٥٣٣,٣	٣١٠٢	١٩٠٩٠,٨	٥٨٧١	٢٧٩٨٤,٩	١٣٥٣٥
النجف	٨٠٣١٠,٩	١٣٥٢٧٦	٨٩٢,٥	٢٤٠٨	١١٤,٤	٤٥١٩	٨١٣١٧,٨	١٤٢٢٠٣
القادسية	٨٨٢٥٧,٤	٢٣٨٥٢٤	٦٦٣٣٦,٥	١٣١٨٥٢	٧٢٣٩,٤	٧٨٣٦	١٦١٨٣٣,٣	٣٧٨٢١٢
المثنى	١١٩٣٨,٣	١٤١٠٨	٨٤٥٥,٩	٢٢٣٢٨	صفر	صفر	٢٠٣٩٤,٢	٣٦٤٣٦
ذي قار	٢٢٧٣٣,٨	١٠١٠٥٤	١٥٠٣٢,٣	٩٤٦٠١	١٩٩٦,٨	١٧١٦٤	٣٩٧٦٢,٩	٢١٢٨١٩
واسط	٢١٢٨٣٤	٣١٢٠٥٣	٥٩٥٦٩٠	٧٧٣٥٥	١٠٦٧٧٤,٩	٣٨٠٤٢	٩١٥٢٩٨,٩	٤٢٧٤٥٠
ميسان	٤٩٩٧٠,٧	١٢٣٥٧٥	١٥٠٧٧	٨٦٠٦٧	٨٨٤٥,٩	٣٣٦٧٠	٧٣٨٩٣,٦	٢٣٣٣١٢
البصرة	٧٠٩٥,١	٢٢٣٩١	١١٩	٥٤٦٧	١٣٧٧,٤	١٥٤٠	٨٥٩١,١	٢٩٣٩٨
المجموع	١٣٩٩٩٨٥	٢٢٠٢٧٧٧	٩٥٢٤١٢,١	٧٤٨٢٩١	٤٠٩٤٠٥	٣٧٣٩٩١	٢٤٩٥٥٧٨	٣٣١٨٨٠٢

(*) باستثناء محافظات إقليم كردستان العراق . جدول (٤)

يوضح إنتاج المحاصيل الغذائية (طن) في العراق (*) حسب المحافظات للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧

المصدر :- ١

أ- جمهورية العراق، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٧.

ب- جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،المجموعة الإحصائية السنوية،القسم الزراعي،١٩٩٧.

(*) باستثناء محافظات إقليم كردستان العراق.

أما في سنة ٢٠٠٨ (جدول ٥) والشكل(٤أ) والشكل(٤ب) بلغت المساحة المزروعة (٢١٣٨٦٢) دونماً، بينما بلغت المساحة المزروعة سنة ٢٠٠٩ نحو (١٩٠٤٠٠) دونماً، وهي أقل مما كانت علية سنة ٢٠٠٨، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ذلك، كما ذكرنا سابقاً، أما من حيث الإنتاج فبلغ سنة ٢٠٠٨ (٥٧٤٠١) طناً، في حين بلغت إنتاجية هذا المحصول (٥٤٠٤٥) طناً، وهذا يوضح بأن هذا المحصول قد تعرض إلى انخفاض من حيث إنتاجية الأرض الزراعية، وحتى تقلصت المساحات المزروعة منه مقارنة بين سنتي٢٠٠٨-٢٠٠٩، نتيجة للظروف غير المستقرة أمناً للعراق بشكل عام والمحافظة بشكل خاص، فإن واقع الزراعة قد تردى وتراجع بعد عام ٢٠٠٣، حيث تعرض العراق إلى هجمة شرسة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتعددة الجنسيات فقد وقع العراق ومن ضمنها منطقة البحث إلى الاحتلال الذي انهارت بموجبه كل البنى التحتية الارتكازية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وفي شيوع ظاهرة البطالة والفقر، فضلاً عن نيران الحرب التي حصدت الكثير من السكان، وطالت حتى الحيوانات والنباتات .

جدول (٥)

المؤشرات الرئيسية لمحاصيل الحنطة والشعير وزهرة الشمس في محافظة الأنبار للفترة(٢٠٠٨-٢٠٠٩)

السنة	محصول الحنطة		محصول الشعير		محصول زهرة الشمس	
	المساحة المزروعة دونم	الإنتاجية (طن)	المساحة المزروعة (بالدونم)	الإنتاجية (طن)	المساحة المزروعة (دونم)	الإنتاجية (طن)
٢٠٠٨	٢١٣٨٦٢	٥٧٤٠١	١٣٢٤٧	١٩٧٧	٢٤٠	٤٨
٢٠٠٩	١٩٠٤٠٠	٥٤٠٤٥	١٤٨١٦	٢٧٣٧	٥٤٥	١٥٨

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الأنبار، قسم التخطيط والمتابعة،(بيانات غير منشورة) ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ب- الشعير:-

وهو من الحبوب الثانوية، حيث تشير المؤشرات لهذا المحصول، فقد جاءت محافظة الأنبار بالمرتبة الثالثة عشر بمساحة مزروعة بمحصول شعير، بلغت (١١٥٨١) دونماً وشكلت نسبة (٠,٢٠%) من إجمالي المساحة المزروعة في العراق لعام ١٩٩٧، البالغة (٣٩٩٩٠٩٧) دونماً لنفس السنة، ازدادت بفارق بسيط لتبلغ (١٣٩٢٩) دونماً، وبنسبة(٠,٣٠%) من إجمالي المساحة المزروعة في العراق والبالغة (٤٣٧٤٨٨٣) دونماً سنة ٢٠٠٧ جدول (٣) ، وذلك لتأثرها بقلة منسوب المياه و الأمطار . أما سنة ٢٠٠٨ ، فبلغت المساحة المزروعة (١٣٢٤٧) دونماً، في حين بلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول سنة (٢٠٠٩) (١٤٨١٦) دونماً (جدول٥).

أما من حيث الإنتاج جدول (٤) يتضح بأن كمية الإنتاج بلغت (٢٨٩٦) طناً عام١٩٩٧، و (٢٤٩٠) طناً عام ٢٠٠٧ ، حيث تعد محافظة الأنبار أقل محافظات العراق، ويعزى إلى قلة اليد العاملة الزراعية لإنتاج هذا المحصول، والاعتماد على الاستيراد الخارجي .

ج- الذرة الصفراء:

بلغت المساحة المزروعة بالذرة الصفراء (٢٥٤٨٠) دونماً وشكلت نسبة (٣,٨%) من إجمالي المساحة المزروعة بالذرة في العراق، والبالغة (٦٦٢٥١٨) دونماً عام ١٩٩٧، أما في سنة ٢٠٠٧، بلغت المساحة المزروعة في العراق (٥٩٨٤٨٩) دونماً، بلغت مساحة محافظة الأنبار المزروعة بالذرة الصفراء (١٨٠١٨) دونماً عام ٢٠٠٧، مشكلة نسبة (٣,٨%) من إجمالي المساحة المزروعة بالذرة الصفراء في العراق جدول (٣).

أما من حيث كمية الإنتاج فبلغت (٤٦٤٠,١) طناً وبنسبة (١,١%) من أجمالي إنتاج العراق (٤٠٩٤٠٥) طناً لعام ١٩٩٧ ، وفي سنة ٢٠٠٧ ظلت منطقة البحث في نفس المرتبة الحادية عشر ، حيث وصلت كمية الإنتاج إلى (٤٥٢٠) طناً ، وبنسبة(١,٢%) من إجمالي الإنتاج في العراق لمحصول الذرة الصفراء والبالغ(٣٧٣٩٩١) طناً ، جدول(٤) .

٢. إنتاج المحاصيل الزيتية(*) :

تتمثل المحاصيل الزيتية التي تزرع بالمحافظة بالسمسم وزهرة الشمس وفستق الحقل، إذ تمتاز هذه المحاصيل بارتفاع نسبة الزيت فيها لتصل إلى (٥٠-٦٠%) من وزنها عند بذور

السمسم وزهرة الشمس، وإلى (٦٥%) عند فستق الحقل الذي تتلاءم مع الظروف الطبيعية لمحافظة الأنبار[٢٣]. إذ بلغت مساحة الأرض المزروعة بمحصول زهرة الشمس لسنة ٢٠٠٨ إلى (٢٤٠) دونماً، في حين بلغت عام ٢٠٠٩ حوالي (٥٤٥)دونماً ، وقد صاحب ذلك ارتفاع كمية الإنتاج لعام ٢٠٠٩، حيث بلغت (١٥٨) طناً، مقارنة بالعام ٢٠٠٨ حيث بلغ الإنتاج (٤٨) طناً . جدول (٥) والشكلين (٤أ) و (٤ب).

ـــــ (*) لم تتوفر بيانات إحصائية عن محصولي السمسم وفستق الحقل.

٣. إنتاج الخضر والخضراوات :-

تمتاز الخضر والخضراوات باحتوائها على عناصر غذائية متعددة بالكربوهيدرات والحديد والأملاح المعدنية والفيتامينات ، فضلاً عن دورها في معادلة الحموضة الناتجة عن هضم اللحوم والألبان [٢٤].وتعد هذه المحاصيل الخضرية مكملة للحبوب في كونها غذاء أساسي للإنسان، إذ يتم تناولها طازجة أو مطبوخة، وهي بذالك تدخل عنصر أساسي مع الحبوب في وجبتي الغداء والعشاء لسكان محافظة الأنبار، فمن خلال معطيات جدول(٦) والشكل(٥) يتضح أن هناك تنوع في زراعة المحاصيل الخضر والخضراوات، فهي تزرع في موسمين من السنة (الصيفي والشتوي)، فضلاً عن أغلب المزارعين يتوجهون في التوسع بزراعتها لقدرتها على منافسة المحاصيل الأخرى في احتلال الأرض الزراعية؛ وذالك لارتفاع موردها النقدي، فضلاً عن إنها سريعة النمو، وتتمثل محاصيل الخضر بالبامية والباذنجان والخيار والطماطم والشجر والرقي والبطيخ ضمن الخضر الصيفية، والشوندر والشلغم والسلق والجزر والقرنابيط واللهانة والسبانغ ضمن الخضر والخضراوات الشتوية[٢٥]، وغيرها الكثير .

جدول (٦)

مؤشرات المساحة المزروعة (دونم) والإنتاج (طن) للخضر والخضروات في محافظة الأنبار ٢٠٠٩

المحصول	المساحة المزروعة (١٠٠دونم)	المساحة المحصورة (١٠٠دونم)	الإنتاج (١٠٠ طن)
باميا	٨٩٢	٨٩٣	١٤٠٦
طماطة	٢٣٨٥	٢٣٨٥	٩٥٤٩
لوبيا خضراء	٥٤٨	٥٤٨	٦٥٤

بطيخ	٨٩٩	٨٩٨	٢٣١٢
رقي	١٧٣٧	١٧٣٧	٥٧٧٥
قرنابيط	٧١	٧١	٢٢٠
لهانة	٧٧	٧٧	٢٤٢
خس	٢٦١	٢٦١	١٢٢٦
بطل أخضر	١٠١٥	١٠١٥	٣١٣٣
فاصوليا خضراء	٥٤	٥٤	٦٧
باقلاء خضراء	١٠٢١	٩٩٨	١٧٥٢
قرع	٤٥٢	٤٢٥	١٤٢٨
باذنجان	٧٦٢	٧٦٢	٢٩١٥
فلفل أخضر	٢٤٥	٢٤٥	٤٥٠
سبانغ	٧٧	٧٧	١٢٥
سلق	١٤٤	١٤٤	٣٥١
جزر	١١٨	١١٨	٣٣٥
خيار	١٧٧٨	١٧٧٨	٤٢٢٣

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الأنبار، قسم التخطيط والمتابعة،(ب. ع . م) ٢٠٠٩.

ومن خلال الجدول نفسه والشكل (٥) يتضح مجموعة المحاصيل الخضرية من حيث المساحة المزروعة والمحصودة وكمية الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية، فمحصول البطيخ تبلغ المساحة المزروعة (٨٩٩) دونماً، حيث بلغت كمية الإنتاج (٢٣١٢) طناً، وكذالك محصول الباقلاء الخضراء بلغت المساحة المزروعة (١٠٢١) دونماً حيث بلغت إنتاجه حوالي (١٧٥٢) طناً، وعلية فتتباين المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية الأخرى، ربما يعود ذلك إلى تعرض الإنتاج للآفات والأمراض الزراعية التي أخذت تنتشر في السنوات الأخيرة، نتيجة إهمال القطاع الزراعي من قبل الحكومة العراقية حالياً.

٤. إنتاج التمور :-

تنتج المحافظة التمور بجميع أنواعها المعروفة، كالخستاوي والزهدي والبرين وباقي الأنواع الأخرى، وتتمثل القيمة الغذائية للتمور باحتوائها على الألياف والسكريات والعناصر المعدنية المتعددة[٢٦]. فالتمور لتوفرها ورخص ثمنها، تدخل في الطبق الغذائي بأشكال عديدة، كالدبس والخل فهي تستهلك من قبل الأسر عالية الدخل وواطئة الدخل على حد سواء، فالجدول(٧) يوضح لنا انخفاض مجموع أشجار النخيل المثمرة، مابين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٩ من (٥١٣٠٠٠ نخلة)إلى(٤٩٥٠٠٠نخلة)، وهذا ناتج من تعرض بعض أشجار النخيل في المحافظة، أما للحرق بفعل العمليات العسكرية للاحتلال، أو قطع أشجار النخيل للاحتطاب واستعمالها كوقود من قبل المواطنين، أو استغلال بساتين النخيل لأغراض الاستعمالات السكنية من قبل العوائل النازحة إلى مدن المحافظة خلال فترة ما بعد الاحتلال، نتيجة النزوح القصري بفعل عدم الاستقرار الأمني والسياسي وحتى الديني، الذي مر به العراق بشكل عام، وهذا يعتبر جزء من مخلفات العدوان والاحتلال، ومازال لحد الآن موجود على الرغم من الاختلافات الزمانية والمكانية والمسميات المختلفة التي تقف وراء ذلك .بالإضافة إلى تأثير أشجار النخيل بالعوامل الطبيعية، كالعواصف الترابية التي أثرت على نوعية إنتاج الثمرة وترديها، فضلاً عن قلة الاهتمام بتلقيح الثمار وإضافة المبيدات الحشرية وتعرضها إلى الإصابة بالأمراض.

جدول (٧)

مؤشرات عدد أشجار النخيل ، وإنتاج التمور (١٠٠ طن) في محافظة الأنبار للفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

السنة	مجموع أشجار النخيل الإناث (١٠٠٠ نخلة)	مجموع أشجار النخيل المثمرة (١٠٠٠ نخلة)	متوسطة إنتاجية النخلة المثمرة الواحدة / كغم	مجموع الإنتاج (١٠٠ طن)
٢٠٠٧	٥٧٢	٥١٣	٦٩,٩	٣٥٦٧
٢٠٠٩	٥٧٦	٤٩٥	٧٩,٥	٣٩٣٠

المصدر :- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الأنبار، قسم البستنة، (ب. ع . م) للفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٩.

٥. إنتاج الفواكه :-

يزرع في المحافظة أنواع من الفواكه، تتمثل بالحمضيات التي تشمل البرتقال والليمون الحلو والحامض والنارنج والسندي واللالنكي، وكذلك الفاكهة النفضية التي تشمل التفاح والعنب والرمان

والتين والمشمش والاجاص والخوخ والكمثرى والزيتون. إذ تتميز الفاكهة بأنواعها المختلفة بقيمتها الغذائية العالية؛ لأنه يتم تناولها طازجة، فهي بذلك تبقى محافظة على عناصرها الغذائية من الفيتامينات والمواد السكرية والحوامض الامينية والعضوية الضرورية لبناء العظام والعصارات الهاضمة وتكوين الدم[٢٧]. والجدول(٨) يوضح التباين في إنتاجية أشجار الفاكهة مابين زيادة والنقصان للفترة من (٢٠٠٧-٢٠٠٩) لمختلف أنواع أشجار الفاكهة .

جدول (٨)

يوضح متوسطة إنتاجية الشجرة الواحدة من أشجار الفاكهة ، حسب نوعها (كغم)

لسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨- ٢٠٠٩

نوع الشجرة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
البرتقال	١٠,٣	١٢,٩	١٤,١
ليمون حامض	١٠,٣	١١,٥	١٢,٥
ليمون حلوا	١٠,٨	١٢,٨	١٣,٤
لا لنكي	١٠,٤	١٢,١	١٢,٩
نارنج	١٠,٣	١١,٩	١٢,٨
تفاح	٢٤,٢	٢٦,٨	٢٥,٣
كمثري (عرموط)	٢٤,٩	٢٧,٦	٢٥,٤
مشمش	٢٤,٣	٢٥,١	٢٤,٧
خوخ	١٨,١	١٨,٣	١٨,٨
كوجة	١٦,٦	١٧,٩	١٦,١
الوبالو	٢٥,١	٢٩,٥	٢٥,٩
رمان	٢٠,٥	٢١,٥	٢٤,٤
تين	٢١,٢	٢٤,٢	٢٢,٥
عنب	١٨,٧	٢٨,٤	١٩,٣
زيتون	٢٢,٠	٢٢,٣	٢٢,٥

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الأنبار، قسم التخطيط والمتابعة،(ب. غ . م) للسنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٨- ٢٠٠٩).

ثانياً: إنتاج الغذاء الحيواني:

تعد الثروة الحيوانية مصدراً اساسياً ومهماً لتحقيق الأمن الغذائي القومي، وهي تساهم في رفع الإنتاج الزراعي، وتحتل الثروة الحيوانية موقعاً متميزاً في القطاع الزراعي، ويأتي ذلك من الدور الذي يمكن أن تؤديه لتطوير هذا القطاع بشكل خاص، ولعملية التنمية الاقتصادية بشكل عام ، كما أن لارتفاع في مستويات دخول الأفراد بعد أحداث عام ٢٠٠٣، يترتب علية زيادة استهلاكهم من المنتجات الحيوانية، وهذا يتطلب تنمية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجها تلبية للطلب المحلي على هذه المنتجات، وبالتالي عدم اللجوء إلى استيرادها من الخارج .

إذ تتباين الثروة الحيوانية في العراق على مستوى الوحدات الإدارية، تبعاً للطبيعة الجغرافية، وكذالك طبيعة اليد العاملة في مجال تربية الحيوانات، فمن خلال الجدول (٩) نجد أن أعداد الثروة الحيوانية في العراق بلغت(١٦١١١٩٢٧) رأساً تتنوع مابين الأغنام والماعز والأبقار والجاموس والإبل، إذ تحتل الأغنام المرتبة الأولى من حيث تربيتها في العراق ، إذ وصلت اعدادها (١٤٢٤٦١١٠) رأساً، إذ تضم محافظة الأنبار (١٨٤٤٦٨٥) رأساً من الأغنام و(٢٦٨٩٣) رأساً من الأبقار و(٤٨١٢٠) رأساً من الماعز و(٤٠٤٣) رأساً من الإبل و (٤٨٤) رأساً من الجاموس، إذ تشكل مجموعها (١٩٢٤٢٢٥) رأساً، نسبة (١١,٩%) من مجموع أعداد الثروة الحيوانية في العراق لعام ٢٠٠٧، وبذالك تحتل المرتبة الثانية من أعداد الحيوانات الموجودة في العراق بعد محافظة نينوى .

جدول (٩)

التوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية في العراق ، حسب المحافظات لعام ٢٠٠٧

المحافظة	الأغنام	الماعز	الأبقار	الجاموس	الإبل	مجموع	(%)
نينوى	٣٨٠٦٩٩٢	١٧٤٩٣٩	١٦٥٥٦٢	٩٦٩٥	١٢٩٧	٤١٥٨٤٨٥	٢٦
صلاح الدين	١١٨٠٣٢٥	١٥٠١٥	٦٩٩١٧	١٠٣	–	١٢٦٥٣٦٠	٧,٨
التأميم	٨٥١١٠٤	٤٤٧٢١	٤٩١٧١	٣٠١	–	٩٤٥٢٩٧	٥,٨
ديالى	١٠١٩٥٥٠	٤٧٤٥٨	٨٢٣٠٣	٦٧٦٨	–	١١٥٦٠٧٩	٧,١
بغداد	٢٣٧٧٦٣	٢٣٨١٦	٦٥٣١٥	٣٦٦٦٤	–	٣٦٣٥٥٨	٢,٣
الأنبار	١٨٤٤٦٨٥	٤٨١٢٠	٢٦٨٩٣	٤٨٤	٤٠٤٣	١٩٢٤٢٢٥	١١,٩

بابل	٥٧١٤٧٣	٣٠٧٦١	١٦٠٧٥٠	١٣٧٥٩	١٥٩١	٧٧٨٣٣٤	٤,٨
كربلاء	٣١٨٤٤٨	١٠٠١٦	٣١٥٢٣	١٢٩٢٣	٧٤٤	٣٧٣٦٥٤	٢,٣
النجف	٤٧٢٤٧٩	–	٢٤٨٤٥	٨٦٩٢	–	٥٠٦٠١٦	٣,١
القادسية	٣٨٥٩٦١	٤٤٠٤٦	٧٣٠٩١	٨٣٧٦	–	٥١١٤٧٤	٣,٢
المثنى	١٣٢٠٣٠١	٨٥٤٧٦	٣٤٠٢٣	٢٣٩١	٢٣٠١	١٤٤٤٤٩٢	٨,٩
ذي قار	٥٨٧٧٩٠	٦٩٤٣	٧٢٢٦٨	١١٤٦٧	١٠	٦٧٨٤٧٨	٤,٢
واسط	٨١٣٤٠٠	٩٢٥٧٨	٧٦٦٩٠	٢٦٩٤	٦٨٦	٩٨٦٠٤٨	٦,١
ميسان	٧٤٦٦٥١	٢٦٣٨٧	٩٩٢٢٢	١٤٠٢٠	٢٠٣٦	٨٨٨٣١٦	٥,٥
البصرة	٨٩١٨٨	٥٠٦٩	٢٠٠٥٣	١٧٨٠١	–	١٣٢١١١	١,٠
المجموع	١٤٢٤٦١١٠	٦٥٥٣٤٥	١٠٥١٦٢٦	١٤٦١٣٨	١٢٧٠٨	١٦١١١٩٢٧	%١٠٠

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية السنوية، (٢٠٠٦-٢٠٠٧) قسم الإحصاء الزراعي.

أما من حيث المنتجات الحيوانية في المحافظة، والتي تشمل ، إنتاج اللحوم الحمراء وإنتاج اللحوم البيضاء، وإنتاج البيض، وإنتاج الحليب ومشتقاته. وتتمثل اللحوم الحمراء ، بالحوم المتأتية من ذبائح الأغنام والأبقار والماعز (جدول ١٠) والشكل (٦) حيث نلاحظ ارتفاع المنتجات الحيوانية ذات اللحوم الحمراء لسنة ٢٠٠٩ . فبلغت (١٤٩٧) طن، عما كان علية في عام ٢٠٠٧ (١٣٨٦) طن، أما بالنسبة للحوم البيضاء والتي تم انتاجها في المحافظة ، والتي تشمل لحوم الدجاج والأسماك حيث بلغت لحوم الدجاج (٨٤٠٠) طن لعام ٢٠٠٩ ، مقارنته بعام ٢٠٠٧ (٩٤٧) طن، أما لحوم الأسماك فتمتاز بقيمتها الغذائية العالية لاحتوائها على الزيوت والعناصر المعدنية كالكالسيوم والفسفور[٢٨]. الضروريين لبناء خلايا الجسم ، وتتوفر الأسماك في المحافظة في نهر الفرات وبحيرتي الحبانية وحديثة وبحيرة الثرثار التي تقع عند حدود محافظة الأنبار مع محافظة صلاح الدين ، فبلغ الإنتاج عام ٢٠٠٩ (٤١٤٣٢طن)، فينما كان سنة ٢٠٠٧ حوالي (٤١٦٩٧طن)، وهذا يدل على انخفاض كمية الثروة السمكية كمادة غذاء للإنسان، بسبب التلوث المائي لنهر الفرات والبحيرات داخل حدود المحافظة، الناتجة من مخلفات العمليات الحربية

للاحتلال الذي تعرض له العراق بشكل عام والمحافظة بشكل خاص، مما أثر على موت أعداد هائلة من الأسماك وتقليل من أعدادها .

أما بيض المائدة فمعظمة يعتمد على تربية الدواجن من قبل أصحاب حقول الدواجن، أو لدى العوائل، والاستفادة من بيضها ولحومها، أما فيما يخص إنتاج الحليب فيعتبر الغذاء الأساس للسكان من حيث قيمته الغذائية العالية، لاحتوائه على البروتينات والماء والدهون والفيتامينات والأحماض الأمينية ومصدر الأساسي للكالسيوم والفسفور[٢٩]. فبلغ إنتاجه عام ٢٠٠٩ (٢٧٢٤طن)، بينما إنتاجه عام ٢٠٠٧ حوالي (٢٦٧١طن)، لذا فهو ضروري لجميع الفئات العمرية وخاصة بالنسبة للأطفال في مرحلة نموهم .

جدول (١٠)

يوضح المنتجات الحيوانية في محافظة الأنبار للفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المنتجات الحيوانية	٢٠٠٧	٢٠٠٩
اللحوم الحمراء (١٠٠طن)	١٣٨٦	١٤٩٧
اللحوم البيضاء (١٠٠طن)	٩٤٧	٤٨٧
الحليب (١٠٠طن)	٢٦٧١	٢٧٢٤
بيض مائدة (مليون)	٨٠٧,٧	٩١٥,٦
أسماك نهرية	٤١٦٩٧	٤١٤٣٢

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الأنبار، بيانات غير منشورة للفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

ثالثاً: استخدام البطاقة التموينية لعام ١٩٩١ – ٢٠١١ :-

اعتمد نظام توزيع المواد الغذائية التموينية منذ عام ١٩٩١ ، لتأمين الحد الأدنى للمواطنين العراقيين من احتياجاتهم لمواد الغذائية الاستهلاكية اليومية الرئيسية، من خلال مفردات البطاقة التموينية، والتي تشمل الطحين والرز والسكر والزيوت النباتية والبقوليات وحليب الاطفال والكبار والشاي، إضافة إلى مواد غير غذائية وبأسعار مدعومة من قبل الحكومة العراقية أنذاك .

ويبلغ متوسط الطاقة التغذوية اليومية المتحققة للفرد في العراق (٢٥٨٠سعرة/ حرارية) يومياً ، تؤمنه نصف المواد الحصة التموينية[٣٠] على الرغم من وجود بعض مواد البطاقة التموينية

في الوقت الحاضر، إلاّ أن احتياجات الأفراد إلى الغذاء تختلف بحسب حجم الأسرة وعددها ، واعتماداً على من يرأس أفراد تلك الأسر، وخاصة إذا زادت أعمارهم عن (٥٠سنة) ؛ لأنه من خلال الواقع الذي نعيشه في العراق عامة والمحافظة خاصة ، نرى أن نسبة كبيرة إلا في حالات نادرة تصل قدرة الإنسان على العمل والعطاء، وعلى افتراض أن العمر التقاعدي في العمل والوظيفة في العراق (٦٣سنة) كحد أقصى، لذا يتطلب من الحكومة تأمين حصة الفرد التموينية لاستمرار حياته وتغذيته بشكل جيد، لكن الواقع الآن لم تؤمن حصة الفرد كاملة، مما أدى إلى مشاكل حياتية عديدة، ومع ذلك كانت مفيدة لتأمين الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية، وبشكل عامل سيطرة على جشع تجار ومستوردي المواد الغذائية .

من خلال جدول(١١) يظهر بعض مؤشرات الأمن الغذائي في العراق، بما فيها محافظة الأنبار لسنة (٢٠٠٥) ، بأن نسبة الأسر التي تفضل استلام المواد التموينية بلغ (٩٨,٧%)، وأما الأسر التي تفضل استخدام التعويض النقدي بدلاً من المواد الغذائية (١,٣%)، في حين بلغ سنة (٢٠٠٧) نسبة الأسر التي تفضل استلام مواد البطاقة التموينية حوالي (٩٨,٣%)، وأما نسبة الأسر التي تفضل التعويض النقدي، بدلاً من المواد الغذائية فبلغ (١,٧%)، ويتضح من ذلك، بأن المواطن في محافظة الأنبار يفضل الحصول على المواد الغذائية التي توزعها الدولة، وذلك للحاجة إلى تلك المواد الغذائية المدعومة من قبلها مع تحسين في نوعيتها واستقرار توزيع مفردات الحصة التموينية كاملة، لكن الواقع عكس ذلك، فقد تقتصر توزيع مفردات الحصة الغذائية على القليل منها لا يتعدى مفردة أو مفردتين من المواد الغذائية، فضلاً عن ذلك كثير من المواطنين يخشون من جهة أخرى فيما لو تم تعويضهم بالأموال من ضياع الأموال البديلة عن مفردات البطاقة التموينية، بسبب الفساد الإداري الذي وصل إلى أعلى مستويات ، كما هو معروف ومعلن .

جدول (١١)

يوضح بعض المؤشرات الأمن الغذائي في العراق بشكل عام ومحافظة الأنبار بشكل خاص للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

السنة	نسبة الأسر التي تفضل تسلم مواد التموينية	نسبة الأسر التي تفضل التعويض النقدي بـ من المواد التموينية
٢٠٠٥	%٩٨,٥	%١,٣
٢٠٠٧	%٩٨,٣	%١,٧

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية، لسنة ٢٠٠٧.

وبما أن أسر المواطنين الذين يعتمدون على كمية المواد الغذائية التموينية، وذلك للدخل المالي المنخفض أو المحدود أو المعدوم أحياناً أو غير المستقر، يجعلها أكثر عرضة للخطر وفقدان الأمن الغذائي، فضلاً عن تداعياته الاجتماعية الأخرى، متمثلة بضعف مستوى المعيشة وتدني مستوى التعليم وتدني مستوى العناية الصحية، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار تضاعف الكبير في أسعار جميع المواد الغذائية الأساسية والاستهلاكية التي تدخل في حياة المواطنين اليومية في الوقت الحاضر.

لأن مشكلة الجوع والفقر وبسوء التغذية لها مديات مستقبلية، سيعاني منها المجتمع بأجياله الحاضرة والمستقبلة ، وستظهر على شكل تقزم ونقص في الوزن وهشاشة في العظام ، وعاهات جسدية ونفسية، وعجز وتلكؤ في التنمية الاقتصادية والبشرية، وانعدام فرص التكافؤ بين الجنسين أو بين الفئات العمرية، إذ سيكون الأطفال الضحية الأولى لمشكلة سوء التغذية ، ومشاكل صحية يعاني منها نتيجة لنقص المواد الغذائية الأساسية لنموه ، فعليه نعني بسوء التغذية هي حالة بدنية تنبأ عن اعتلال الصحة أو تعرف بأنها الحالة التي يكون فيها المتحصل فيها من الأغذية، لاسيما البروتينات والفيتامينات والأملاح المعدنية دون مستويات معينة للاحتياجات الدنيا للجسم منها، حيث لا توفر للجسم معدل الأمان من هذه المواد التي تعينه على أداء وظائفه الفسيولوجية، وهذا يدل على عدم توازن الأغذية في وجبات الطعام اليومية ، مما يساعد على ظهور بعض الأمراض.

فمن خلال جدول (١٢) والشكل(٧)، عندما يتم مقارنة متوسط حاجات الفرد الواحد إلى تلك العناصر أو المواد الغذائية ، وخاصة في منطقة البحث بشكل خاص والعراق بشكل عام، نلاحظ وجود اختلافات كبيرة من حيث الكمية والنوعية التي يتناولها الفرد، وخاصة بعد مرور العراق ومنه محافظة الأنبار إلى أزمات وحروب وأضرار اقتصادية ، كالخطر الاقتصادي الذي استمر إلى أكثر من(١٣سنة) .

جدول (١٢)

يوضح متوسط حاجة الفرد الاعتيادي من الغذاء وفق العناصر سنوياً

المواد الغذائية	كميتها
الحبوب	حوالي ١٠٠ كغم / سنوياً
الخضر والخضراوات	حوالي ٨٠ كغم / سنوياً
الدرنات	حوالي ١٠٠ كغم / سنوياً
اللحوم	حوالي ٥٠ كغم / سنوياً
الأسماك	حوالي١٠-٢٠ كغم / سنوياً

الألبان	حوالي٦-١٠ كغم / سنوياً
السكريات	حوالي٢٧ كغم / سنوياً
الزيوت	حوالي٢٥-٣٠ كغم / سنوياً

المصدر:- د. مكي محمد عزيز ، التوازن الغذائي في العراق .

والذي أثر على حصة الفرد وكمية ونوعية الأغذية التي يستهلكها ، فكانت منذ عام ١٩٩١ ، الحصة التموينية للمواد الغذائية مقاديرها بين (٩ كيلو طحين و ٣ كيلو سكر و ٣ كيلو رز و ١،٥ كيلو دهن و ٢٥٠ غم عدس و ٢٥٠ غم فاصوليا ومعجون طماطم ٢٥٠ غم وشاي ٢٥٠ غم لحصة الفرد الواحد ، فهي قليلة مقارنة بالمواد الغذائية ونسبتها في معطيات الجدول(١٢)، فضلا عن حرب أخرى عام ٢٠٠٣ للاحتلال الأمريكي وحلفائه ما يزال مستمرا لحد الآن، فإن حصة الفرد الواحد، انخفضت على مدى السنوات من حيث الكمية والنوعية، وحاليا خلال سنة٢٠١١، تتضمن الحصة (٩ كيلو طحين ورز ٣ كيلو، وأحيانا يوزع السكر أو الدهن) حصة الفرد الواحد ضمن الحصة التموينية ، وعدم انتظام توزيعها، وكل ذلك انعكس على عدم كفاية الغذاء للسكان في محافظة الأنبار خاصة، والعراق عامة، ومما لا شك فيه بأن الطلب على المواد الغذائية يتأثر بعاملين هما: معدل نمو السكان ومتوسط دخل الفرد، وانعكس ذلك على مستوى المعيشة، ومن هنا يمكننا تصور حجم المشكلة الناجمة عن مثل هذا العجز في الغذاء، لاسيما هناك نمو سكاني مرتفع وصل فيه عدد سكان محافظة الأنبار لسنة ٢٠١٢ نحو(١٧٨١٩٩٩) نسمة(*). وانخفاض في كمية ونوعية المواد الغذائية ضمن الحصة التموينية للفرد الواحد، فالمسألة في غاية الأهمية والخطورة، لأنها لا تخص أمرا كماليا يمكن الاستغناء عنه أو تخفيض كمية استهلاكه، وإنما يتعلق بالغذاء وهو سلعة ضرورية وأساسية من ضروريات حياة الإنسان وبقائه واستمراره و لا يمكن الاستغناء عنها .

ومن كل ذلك سوف نخرج بنتيجة مفادها ، أن كمية المواد الغذائية الموجودة في محافظة الأنبار، والتي تزرع في داخل أراضيها الصالحة للزراعة، لا تكفي لاستهلاك جميع أفراد المحافظة ، لظروف طبيعية وبشرية، تطرقنا إليها في مجمل البحث، مما أضطر بالمحافظة إلى التجارة مع المحافظات الأخرى، مثل بغداد والبصرة والموصل والنجف وصلاح الدين، حسبما تسمح به الظروف، أو عن طريق التجارة الخارجية مع دول الجوار(سوريا، الأردن، السعودية، إيران، تركيا) من قبل التجار العراقيين حالها حال المحافظات الأخرى، مما أدى إلى زيادة الاستيرادات، وخاصة للمواد الغذائية الأساسية الاستهلاكية للسكان في عموم العراق ومحافظة الأنبار التي هي الأخرى تأثرت بتلك الأوضاع ، وقد أشار تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، إن مزارعي

القمح (الحنطة) عانوا من انخفاض الإنتاج بنسبة (٥٥%) خلال عام ٢٠٠٨، بسبب الجفاف الشديد، وارتفاع نسبة الاعتماد على الاستيرادات في عام ٢٠٠٨ إلى (٧٤%)، بالنسبة للقمح و(٦٩%) بالنسبة لجميع الحبوب .

الآفاق المستقبلية :-

نظرا لواقع السكان والغذاء في محافظة الأنبار، والذي يشير إلى عدم الاستقرار بالإنتاج الزراعي (نباتي، حيواني) وكفايته للسكان داخل المحافظة، والاعتماد بشكل مباشر على الاستيراد من دول الجوار لسد النقص الحاصل بالمواد الغذائية الأساسية والاستهلاكية، فلابد لنا من وضع إستراتيجية طويلة المدى لتحسين وتطوير مساحات الأراضي الزراعية، وإنعاش قطاع الزراعة في محافظة الأنبار من خلال الآتي:

١- توفر الحكومة العراقية للفلاح العراقي المستلزمات الأساسية للزراعة كالأسمدة والبذور ومادة النايلون وحديد التسليح، ومكافحة الحشرات والآفات الزراعية، فضلاً عن منح المزارعين القروض والسلف الزراعية، بشروط ميسرة في إطار قانون حماية المنتجات الزراعية الوطنية من تنافس المنتجات الزراعية المستوردة في السوق المحلية،كل ذلك سوف يؤدي إلى اتساع وتشجيع الفلاح على العطاء في الاهتمام بالأرض وزيادة إنتاجها.

٢- قيام الحكومة باستصلاح الأراضي الزراعية المخصصة للزراعة، التي تعرضت إلى التملح أو التصحر، من خلال شق المبازل الرئيسية والفرعية وتبطينها وسحب المياه الجوفية بواسطة المضخات، ثم معالجة تلك المياه وبعد تنقيتها إعادتها إلى نهر الفرات للاستفادة منها في عملية الإرواء .

٣- الاهتمام أيضاً باستصلاح الأراضي الزراعية باستخدام الدورة الزراعية أو عن طريق التوسع الأفقي أو العمودي في زراعة المحاصيل الزراعية، بإضافة الأسمدة والمخصبات العضوية إلى التربة، لإعادة تجديدها وزيادة قابليتها الإنتاجية .

٤- إيجاد مناطق ريادية جديدة ، إضافة إلى ما موجود سابقاً من مناطق ريادية استثمرت كواحات زراعية بلغ عددها أكثر من (٢٥) واحة زراعية ضمن حدود محافظة الأنبار، لاسيما أن منطقة البحث تحتوي على مكامن مياه الجوفية التي أغلبها صالح للاستخدامات الزراعية. فضلاً عن تشجيع الراغبين بالاستثمار الزراعي بتزويدهم بالبيوت الزجاجية لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية وتزويدهم بتقنيات الري الحديثة سواءً أكان ذلك بطريقة التنقيط أو الرش .

٥- قيام الحكومة بجلب أصناف جديدة من الحيوانات وخاصة الأبقار والدجاج والأسماك (الأصابع)، لسد حاجة السوق المحلية من منتجات اللحوم كمادة غذائية أساسية للسكان. فضلاً عن توفر مادة الحليب الذي يستخدم للأطفال والكبار .

٦- فرض القوانين والتشريعات الصارمة التي تحد من التوسع العمراني والوظيفي على حساب الأراضي الصالحة للزراعة؛ لأن تلك المساحات الخضراء هي العمود الفقري للإنتاج الزراعي لسد متطلبات السكان المتزايدة بتزايد عددهم من المنتجات الزراعية المختلفة .

٧- من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية، وخاصة الأغنام، لذلك فرض القوانين الصارمة للحد من عملية تهريب تلك الثروة الحيوانية المهمة وبالتالي توفير مادة اللحوم وبأسعار منخفضة لكي تكون بمتناول السكان لمختلف المستويات المعاشية .

٨- الاهتمام بالبحوث الزراعية والاستفادة من التجارب العالمية، لاسيما أصبح لدينا علاقات مع مختلف دول العالم، وذلك لإنتاج نباتات زراعة مختلفة منها القمح المعدل وراثياً يتحمل الجفاف، وهذا يقع على عاتق الدولة، كما كان معمول به في مركز أبحاث أباء، مما ينعكس على جميع محافظات العراق ومنها محافظة الأنبار .

٩- إعادة العمل بالجمعيات الفلاحية التي تأخذ على عاتقها تأمين كل ما يحتاجه الفلاح ممن الآلات ومعدات وبذور وأسمدة ومكافحة الحشرات والآفات الزراعية، فضلاً عن استلام ما ينتجه الفلاح من منتجات زراعية مختلفة .

١٠- إعادة العمل بالإرشاد الزراعي، التي تكون من مهمة المرشد الزراعي الإشراف وتوجيه الفلاحين والمزارعين باستخدام الأساليب الحديثة في عملية الزراعة من بذر البذور وحتى جني المحصول وذلك لتأمين متطلبات السكان المتزايدة سنة بعد الأخرى .

من كل ما تقدم بأن سكان المحافظة يحتاجون كميات كبيرة من المنتجات الزراعية الغذائية، لسد متطلباتهم الغذائية اليومية، لاسيما أن سكان محافظة الأنبار في نمو سكاني مستمر، أصبح عددهم لسنة ٢٠١٢ نحو (١٧٨١٩٩٩) نسمة، فسوف يصبح عددهم سنة ٢٠٢٢ (٢٥٦٢٦٧٥) نسمة، لذا فسوف تصبح متطلبات السكان من المواد الغذائية المنتجة سواء (نباتية أو حيوانية) أضعاف ما كانت عليه لسنة ٢٠١٢ .

الاستنتاجات :-

١- تأثر الإنتاج الزراعي في محافظة الأنبار الذي يعتمد على كمية المياه المتوفرة من نهر الفرات، واعتماد النشاط الرعوي على الأمطار الساقطة وخاصة في منطقة الهضبة الغربية والجزيرة .

٢- ضعف إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة، لعدم توفير المستلزمات الأساسية للزراعة كالأسمدة والبذور المحسنة ومستلزمات مكافحة الحشرات والآفات الزراعية .

٣- ضعف أو انعدام الدعم الحكومي لقطاع الإنتاج الزراعي(النباتي والحيواني) وتخلي الدولة عن تقديم الدعم للفلاحين والمنتجين الزراعيين من القروض المالية الميسرة .

٤- غياب تشريعات تدعيم الفلاحين والمنتجين والتي تحد من ظاهرة الاعتماد على الاستيراد، حيث أصبح العراق بوابة لاستيراد كل شيء من دول الجوار من مكائن ومعدات ثقيلة وحتى المحاصيل الحقلية كالبطيخ والرقي والخيار والبصل والباذنجان وصولاً إلى الكرفس، مما دفع الكثير من المزارعين إلى ترك أراضيهم والتوجه إلى المدن، لينضموا إلى قائمة العاطلين عن العمل، وهذا ناتج عن سوء التخطيط الاقتصادي الفاشل.

٥- رغم سعة الأراضي الزراعية الصالحة في ريف محافظة الأنبار، إلا أنها تقلصت مساحتها، لاستعمالها للسكن أو إهمالها وتركها لتتحول إلى أراضي ملحية وجافة ومتصحرة .

٦- عدم كفاية الغذاء للسكان في المحافظة والاعتماد على استيراد المواد الغذائية والاستهلاكية من بقية المحافظات العراقية الأخرى أو من الدول المجاورة لها.

٧- تم استخدام نظام البطاقة التموينية منذ عام ١٩٩١، لسد جزء مهم من متطلبات حاجات الفرد الغذائية، أما حالياً في عام ٢٠١٢، فقد قلت مواد البطاقة التموينية الغذائية، واقتصرت على تزويد الفرد حصة (٩كيلو طحين للفرد الواحد وأحياناً مادة الرز ٢,٥ كغم حصة الفرد الواحد، فضلاً عن كونها غير مستقرة بالكمية والنوعية ووقت التوزيع، أما بقية المواد الأخرى توجد اسمياً فقط ضمن البطاقة التموينية .

٨- تردي مشاريع البزل وعدم صيانتها، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية، بسبب انخفاض مناسب نهر الفرات .

المقترحات :

١- التأكيد على التوسع العمودي، وذلك بزيادة إنتاجية الوحدة المساحية (الدونم) ويتم ذلك عن طريق إتباع الأساليب العلمية واستعمال الوسائل الحديثة والمتطورة ، كالآلات والمخصبات الكيمياوية والبذور المحسنة وتطوير عمليات النقل والتسويق .

٢- السيطرة على الزحف العمراني والوظيفي للأراضي الزراعية، وعدم السماح بالتوسع السكني العشوائي، وتخصيص الأراضي غير صالحة للزراعة أو الأقل صلاحية لأغراض السكن، ومنع أعمال التشييد والبناء على الأراضي الخصبة، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات الصارمة .

٣- اتباع سياسة زراعية تقوم على مبدأ الخطة الزراعية، وإلزام المزارعين والفلاحين بها، ومنح الحوافز التشجيعية لزراعة المحصول المناسب في الأرض المناسبة لتحقيق أفضل إنتاجية وبأقل التكاليف.

٤- تكثيف حملات التوعية والتثقيف الزراعي من خلال عملية الإرشاد الزراعي، في الريف

٥- زيادة تنمية الموارد المائية وخاصة تغذية المياه الجوفية للاستفادة منها .

٦- العمل على تطوير الثروة الحيوانية عن طريق تهجين نوعيات جيدة من الحيوانات، تساعد على زيادة كمية الإنتاج الحيواني، من الألبان واللحوم، بالنسبة للأبقار، وزيادة إنتاج اللحوم بالنسبة للأغنام، وكذلك اللحوم والبيض بالنسبة لحقول الدجاج، عن طريق تحسين الخدمات البيطرية المقدمة ، فضلاً عن الاهتمام بأحواض تربية الثروة السمكية، وفرض قيود على عملية صيد الأسماك من نهر الفرات والبحيرات المائية ضمن حدود محافظة الأنبار الإدارية.

الهوامش :

(١) د . محمد علي الفرا ، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، عالم لمعرفة ، سلسلة كتب المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص١٢ .

(٢) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العراق ، ٢٠٠٧ ، ص٣٨ .

(٣) المصدر نفسه، ص٣٨ .

(٤) تم استخراج عدد سكان المحافظة لسنة (٢٠٠٩) حسب المعادلة الآتية :

$$PN = po(1+r)^n$$

المصدر: محمد فتحي أبو عيانة ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية ، دار المعرفة الجامعية للطبع ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص٢٣٦ .

(٥) د. حسين علي عبد الراوي ، إبراهيم قاسم درويش ، أثر العامل التاريخي على الاستقرار البشري وتوزيعه المكاني في محافظة الأنبار ، بحث منشورة في مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ، جامعة الأنبار ، العدد الثالث ، ٢٠٠٤ ، ص٣١ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٣٢ .

(٧) دحام حنوش حمد الفهداوي ، الهضبة الغربية في محافظة الأنبار ، دراسة في تنمية المناطق الجافة ، أطروحة دكتوراه (غ . م) مقدمة إلى كلية الآداب/ قسم الجغرافية/جامعة بغداد / ١٩٩٦ ، ص٦٠-٦٥ .

(٨) جمهورية العراق ، وزارة الري ، مديرية ري محافظة الأنبار،شركة حفر الآبار الارتوازية العامة،عام ٢٠٠٩ .

(٩) د. خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق أرضاً وسكاناً وموارد اقتصادية ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص٣٠-٣١ .

(١٠)د.حسين سيد أحمد أبو العينين،أصول الجغرافية المناخية،مؤسسة الثقافة،الجامعة الإسكندرية(ب ت) ص٣٦-٣٧ .

(١١) د. علي حسين شلش ، القارية سمة أساسية في مناخ العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٢١) مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٣٨ .

(١٢) جمهورية العراق ، وزارة الري ، مديرية ري الأنبار ، دائرة منظومة سدة الرمادي ،(ب . غ . م) ٢٠٠٨ .

(١٣) جمهورية العراق ، وزارة الري ، مديرية الري العامة ، تقرير موجز عن مشاريع الري والبزل في العراق ، نشرة رقم (٢) بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٣٨ .

(١٤)د.مهدي محمد علي الصحاف وآخرون،علم الهيدرولوجي،مطابع التعليم العالي،الموصل،١٩٨٣،ص٣٧١ .

(١٥) جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام لسكان العراق ، ١٩٩٧ .

(١٦) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العراق ٢٠٠٧ .

(١٧) حسب الأرقام والنسب بموجب معادلة الاس السكانية الآتية :

المصدر: محمد فتحي أبو عيانة ، مصدر سابق ، ص٢٣٦ .

$$PN = po(1+r)^n$$

(١٨) جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء السكاني ، نتائج العداد العام للسكان ١٩٩٧ ، لسكان محافظة الأنبار ١٩٩٨ ، ص١٣٩ .

(١٩) سلام عطوف كبه ، الزراعة في عراق التنمية البشرية المستدامة على موقع الانترنت

www.afak.org.

(٢٠) جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، مديرية زراعة الأنبار ، قسم التخطيط والمتابعة (ج.غ.م) ١٩٩٧ .

(*) تم تحويل المساحة من الكيرمترات إلى الدونمات بضربها × ٤٠٠ لعامي ١٩٩٧و ٢٠٠٧ .

(٢١) الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق (Nic) ٢٠٠٨ قطاع الزراعة على الموقع الالكتروني http/investpromo.gov.iq .

(٢٢) جمهورية العراق ، وزرة الزراعة ، مديرية زراعة محافظة الأنبار ، (ب. غ. م) لسنة ٢٠٠٧ .

(٢٣) إيناس محمد صالح الفهداوي ، التوازن السكاني والغذائي في محافظة الأنبار ، رسالة ماجستير (غ . م) مقدمة إلى كلية التربية للبنات ، جامعة الأنبار، ٢٠٠٠ ، ص٦٧-٦٨.

(٢٤) د. عبد العزيز محمد خلف الله وآخرون ، الخضراوات أساسيات وإنتاج ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ١٩٨٥ ، ص٧ .

(٢٥)د.فاخو إبراهيم الركابي،د.عبد الجبار جاسم،إنتاج الخضر، مطبعة الأديب ، بغداد ١٩٨١ ، ص١١-١٣ .

(٢٦) صالح عاتي جاسم ، تطور إنتاج التمور في العراق صناعتها وتجارتها للفترة ١٩٥٨ – ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير (غ . م) ، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٩٠ ، ص١١٤-١١٥ .

(٢٧) د. عبد الله صالح ، د. عادل خضر سعيد ، إنتاج الفاكهة التفاحية ، مطابع التعليم العالي، بغداد ١٩٨٩ ، ص١٩ .

(٢٨) د. سفيان كامل الناصري ، مبادئ الثروة السمكية ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ١٩٨٨،ص٨٦-٨٨ .

(٢٩) إيناس محمد صالح الفهداوي ، مصدر سابق ، ص٨٥ .

(٣٠) د. مهدي محسن العلاق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، يطلق تقريراً عن العجز الغذائي في العراق بمناسبة يوم الغذاء العالم في ٢٠١٠/١٠/١٧ .

(*) حسب تقديرات السكان لسنة ٢٠١٢ ، باستخدام معادلة :-

المصدر: محمد فتحي أبو عيانة ، مصدر سابق ، ص٢٣٦ .

$$PN = po(1+r)^n$$